



الدعوة المتزامنة الرابعة الدولة الاسبانية

مظاهرات في 20 و 21 أبريل 2024

لنوقف الإبادة الجماعية في فلسطين

نهائه لتجارة الأسلحة والعلاقات مع اسرائيل

من الشبكة التضامنية ضد الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين
(RESCOP)

ندعو إلى يوم جديد من الحراك الوطني يومي السبت والأحد 20 و 21 أبريل للتضامن مع الشعب الفلسطيني ومواصلة المطالبة باتخاذ إجراءات ملموسة وفورية وفعالة من قبل حكومة إسبانيا ضد الإبادة الجماعية في قطاع غزة والاحتلال والفصل العنصري والتطهير العرقي والاستعمار الاستيطاني في فلسطين.

يأتي هذه الاستدعاء الوطني الرابع أيضًا كرد جماعي على القمع المتزايد ضد حركات التضامن مع فلسطين. خلال السنة أشهر الماضية، تمكن المنتدى المدني الأوروبي من توثيق اثنتي عشرة دولة في الاتحاد الأوروبي قامت بمنع مظاهرات تضامنية مع الشعب الفلسطيني وتم معاقبة العديد من الأشخاص لإدانتهم لجريمة الإبادة الجماعية. عندما يحاولون إسكاتنا، نعود إلى الشوارع لرفع أصواتنا بشكل موحد والدفاع عن الحياة والحقوق في فلسطين.

أكثر من ستة أشهر مضت من الإبادة المتواصلة التي لا تتوقف أمام أعين العالم، بين الصمت والتواطؤ الواضح من المؤسسات الدولية، التي استمرت في دعم النظام الاستعماري الإسرائيلي منذ عام 1948 و سلب حقوقية الشعب الفلسطيني. أكثر من ستة أشهر من الإبادة إضافة إلى 76 عامًا من القمع وجرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية. إبادة متلفزة تكشف عن القياس المزدوج الذي يُطبق على حياة الفلسطينيين.

مضت ثلاثة أشهر على صدور قرارات تحفظية من قبل المحكمة الدولية لحماية الشعب الفلسطيني من جريمة إبادة محتملة، لم يتم تنفيذ أي من هذه الإجراءات. لم يفعل كل من الاتحاد الأوروبي وحكومة إسبانيا — التي لها التزامات قانونية كعضو في اتفاقية منع الإبادة — أي شيء للالتزام لقرار المحكمة الدولية. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن وزير الخارجية قال إنه لم يتم بيع أسلحة إلى إسرائيل منذ السابع من أكتوبر، فإن الواقع هو أن الصادرات المعتمدة بالفعل لم تُلغ — كما يمكن أن يتم وفقًا لمعاهدة الأسلحة — وبالتالي كانت إسبانيا هي البلد الذي صُدرت منه أكبر كمية من الأسلحة إلى إسرائيل خلال شهر نوفمبر 2023. أكثر من نصف الأسلحة المُرسلة من أوروبا خرجت من إسبانيا. وعلاوة على ذلك، نعلم أن الحكومة صُدرت أيضًا إلى إسرائيل في ديسمبر 2023 وأنها، لم تتوقف في أي لحظة عن شراء الأسلحة من الشركات الإسرائيلية، التي تباع منتجاتها باسم "تم اختبارها في المعارك"، تم اختبارها في جرائم الإبادة الجماعية والاحتلال والفصل العنصري. كان على الحكومة الالتزام القانوني برفض وإلغاء تراخيص التصدير والاستيراد ونقل الأسلحة ولم تفعل ذلك. نحن مازلنا نشترى، نحن



مازلنا نبيع، ونحن مازلنا نسمح في أن تكون اراضينا نقطة إرسال أسلحة للمساعدة في جريمة الإبادة

منذ أشهر وأكثر من أي وقت مضى، نحن نحذر بأنه قد حان الوقت المناسب لأن تتخذ الدولة الإسبانية إجراءً الآن، بالانضمام إلى مطالب جنوب أفريقيا وفرض عقوبات على إسرائيل لإجبار حكومتها على الالتزام بالقانون. أن الإبادة الجماعية لا تتوقف بالكلمات والنوايا الحسنة، بل بإجراءات ملموسة لكي لا تكون شركاء في الإبادة الجماعية والاحتلال والفصل العنصري. حالياً، يقود رئيس الدولة الإسبانية مقترحاً على عدة دول اوروبية لتقديم الدعم للاعتراف بدولة فلسطينية. نحن نسأله، إذا فعل ذلك، هل سيظل يحافظ على العلاقات المؤسسية والعسكرية مع الجهة المهاجمة الرئيسية والمضطهدة لهذه الدولة المستقبلية؟ التعرف على الآخر يعني فهم تاريخه وتاريخ الشعب الفلسطيني، حيث تستند مقاومته إلى مقاومة الاستعمار والفصل العنصري والآن أيضاً مقاومة الإبادة الجماعية

لقد قتل اربعين الف شخص

بما في ذلك 15,370 طفلاً وطفلةً. لقد قصفت، البنية التحتية الحيوية مثل المستشفيات والمدارس، وإمدادات المياه والطاقة وتم محو المدن والقرى في قطاع غزة تماماً. ما يقرب من مليوني شخص اجبروا على النزوح من منازلهم، دون الحصول على الرعاية الصحية الاساسية و95% من السكان يعانون من الجوع والعطش. في بداية هذا الشهر، أعلن وزير الصحة في غزة أن 32 شخصاً (بما في ذلك 28 طفلاً) قد توفوا بسبب سوء التغذية الحاد والجفاف في مستشفيات شمال غزة. حذر عدد من الضباط الإسرائيليين من أنهم لن يتوقفوا حتى يدمروا آخر زاوية في غزة ويطردوا سكانها الفلسطينيين من أرضهم. مرة أخرى، يتجلى هذا الطموح العنفي والمتعمد في مجزرة مستشفى الشفاء، التي وصفتها المنظمات الدولية بأنها واحدة من أكبر المجازر في تاريخ فلسطين. بعد أسبوعين من الحصار على أحد المستشفيات الوحيد التي كانت قائمة ومستمرة بالعمل في شمال قطاع غزة، قام الاحتلال الإسرائيلي بتدمير شامل لكل ما هو موجود، ليس فقط للبنية التحتية الصحية فحسب، بل اقترف جريمة ضد 1,500 شخص قتلوا أو أصيبوا أو اختفوا (نصفهم نساء وأطفال)؛ وأطلق النار على المرضى والموظفين والأطباء الذين رفضوا ترك مرضاهم وأجبر 25,000 شخص على إخلاء المستشفى.

وبنفس الوقت، في الضفة الغربية والقدس، تتسارع عملية التطهير العرقي، مع تصاعد للعنف وحملات الاعتقال الجماعي. منذ أكتوبر 2023، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، بشكل تعسفي، آلاف الفلسطينيين، مستخدمة اعتقالهم كممارسة للعقاب الجماعي. حالياً، يوجد أكثر من 9,400 سجين/سجين سياسية فلسطينية في سجون الاحتلال الإسرائيلي، يتعرضون للتعذيب وسوء المعاملة المستمرة، بما في ذلك الإهمال الطبي؛ وهو ممارسة أدت في 7 أبريل إلى مقتل السجين وليد دقة الذي كان معتقلاً منذ 38 عاماً. إن الهدف من الاغتيالات والاعتداءات والهجمات وإغلاق الطرق المستمرة في مختلف المناطق الفلسطينية — مثل تلك التي شهدتها نابلس ورام الله هذا الأسبوع — هو طرد السكان الأصليين من أرضهم، سواء من قبل الجيش أو المستوطنين، الذين يقيمون بشكل غير قانوني في الضفة الغربية والقدس وهم مسلحون علنياً من قبل الحكومة الإسرائيلية.

وأخيراً، ان الاستفزازات الإسرائيلية بمهاجمة المراكز الدبلوماسية الإيرانية تضع المنطقة على شفا حرب عالمية جديدة. أولئك الذين يصمتون أمام الإبادة الجماعية في قطاع غزة، ويدافعون عن الحق الوهمي في الدفاع عن المعتدي، يعودون الآن لدعم النظام الصهيوني دون تحفظ، ليتمكن من الهجوم والذبح بلا عواقب، حيثما شاء دون مراعاة للنتائج.

أمام هذا التقاعس والتواطؤ الحكومي، يظهر بقوة الرد الفعل التاريخي للأفراد الذين يعملون على عزل إسرائيل كما لم يحصل هذا من قبل. ان عدد الشركات والمؤسسات التي تقرر عدم إقامة علاقات مع إسرائيل هي في تزايد مستمر. على غرار ما حدث في جنوب إفريقيا، تهدف حملة (ب د س) المقاطعة



و العزلة والعقوبات إلى عزل إسرائيل على الصعيدين الوطني والدولي حتى تحترم حقوق الشعب الفلسطيني في جميع الأراضي التي تتعرض فيها انتهاكات لهذه الحقوق. هناك العديد من الانتصارات التي تحققت بفضل ضغط المجتمع المدني في الشهور الأخيرة حول العالم: اضطرت ماكرونالدز للانسحاب من مفاوضاتها ضد حركة المقاطعة ماليزيا؛ أعلنت شركة الملابس الرياضية بوما أنها ستتوقف عن رعاية اتحاد كرة القدم الإسرائيلي؛ قامت خمسة جامعات نرويجية تعليق علاقاتها مع الجامعات الإسرائيلية،... وتعتبر مشاركة إسرائيل في اليوروفيجن موضوع تحت الاستفسار والمساءلة

إذ أن التعبئة الشعبية وحركة المقاطعة فاعلتين والآن وأكثر من أي وقت سابق من المهم جدا الاستمرار في الحراك والمضي قدماً

: من منظمة ريسكوب ، نواصل بإصرار بمطالبة الحكومة الإسبانية

قيادة وقف فوري ودائم لإطلاق النار وانهاء الإبادة التي يقترفها الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة

وقف بيع وشراء الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية والأمنية مع إسرائيل

دعم الدعوى المقدمة من جنوب أفريقيا في محكمة العدل الدولية ضد إسرائيل بتهمة الإبادة الجماعية

استعادة الولاية القضائية العالمية؛

قطع العلاقات الدبلوماسية والمؤسسية والاقتصادية والرياضية والثقافية مع إسرائيل وفرض عقوبات على الشركات المتواطئة في استيطان فلسطين؛

انتهاء مطاردة وتجريم التضامن مع فلسطين وإلغاء قانون "موردازا" وقانون الأجانب.

، من خلال ريسكوب ، نريد الاعتراف بالمقاومة ودعم الشعب الفلسطيني. نطالب الشركات ونحث المجتمع المدني على الاستماع إلى الدعوة التي أطلقها التحالف الأكثر دعماً في المجتمع الفلسطيني لمقاطعة إسرائيل ، والذي يسعى إلى رفض تطبيع السياسات الإسرائيلية للفصل العنصري. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري استئناف ممارسة الضغط — عبر جميع الوسائل الممكنة — لجعل غير مستدام استمرار نظام الاحتلال الغير القانوني، والتطهير العرقي، والاستعمار الاستيطاني والفصل العنصري في فلسطين